الجامعة الوطنية للتعليم
المكتب المحلي
إملشيل

إملشيل في : 2013-04-24

بيـــان استنكاري

استمرارا في مسلسل إقبار المدرسة العمومية والاجهاز على مكتسبات الشغيلة التعليمية، طالعتنا وزارة التربية الوطنية بمشروع مذكرة منظمة للحركات الانتقالية، تنسف أسس ومرتكزات حقوق الانسان ولا تتماشى والحد الأدنى لمبادئها والمتمثل في العدل والمساواة، إرضاء لمافيات نقابية ولوبيات تنتعش منها، فاتحة الباب مشرعا أمام مرضيات ومضفية الشرعية على قرارات ارتجالية تحكمها عواطف وأهواء.

وإذ نذكر الوزارة الوصية بأن السبيل الوحيد لضمان استقرار المدرس ومراعاة حق التلميذ في تمدرس قار ومستمر يكمن أساسا في دمقرطة حقل التعليم، وتسييد العدل في مختلف التدابير المرتبطة به، فإننا في الجامعة الوطنية للتعليم نعتبر الحركة الانتقالية مكسبا أساسيا وجب تحصينه وتقنينه بمعايير شفافة تستجيب لانتظارات الشغيلة التعليمية بعيدا عن عبث العابثين، وأن لا حركة ديمقراطية ما لم تراعي الشروط التالية:

- برمجة الحركات الانتقالية وفق الترتيب التالي: إقليمية، جهوية ثم وطنية، والالتزام بالمواعيد المحددة سلفا.
- رفع عدد المناصب المتاحة للاختيار إلى 20 منصبا.
- إعلان المناصب الشاغرة قبيل موعد كل حركة، وتعميم منشور يتضمن الوضعية الحقيقية للمؤسسات التعليمية من حيث بنيتها التربوية.
- عدم ربط حق الانتقال بأي شرط إقصائي ماعدا شغور المنصب المطلوب.
- اعتبار معيار الأقدمية المعيار الوحيد للانتقال، وترسيخ مبدأ الاستحقاق عوض منح الأولوية للبعض وتمتيع آخرين بنقط امتياز.
- اعتماد مطبوع موحد وتضمينه معيار الأقدمية العامة واحتساب رصيدها كباقي المعايير.

أثبتت التجربة أن تمسك الإدارة بمسارها في نهج سياسة الآذان الصماء إزاء مطالب رجال التعليم ونسائه، واستصدارها لقرارات لاتترجم إرادتهم لن يزيد الوضع التعليمي إلا تأزما واحتقانا.

من هذا المنطلق ومن موقعنا النضالي ندعو كل مناضلي ومناضلات الجامعة الوطنية للتعليم إلى الالتفاف حول إطارهم، والتيقظ لما يحاك ضدهم من طرف هواة دق الأسافين ومن يسعون لاستغفالهم.

ودمتم للنضال أوفياء

عن المكتب المحلي
بوزمو
إملشيل